

مجلة المالية عدد خاص بالقانون المالية - تقرير الدين لسنة 2016 المرافق لقانون المالية 2019 -

يسعى تقرير الدين، الذي تنتجه سنويا مديرية الخزينة والمالية الخارجية، إلى تسليط الضوء على تمويل الخزينة سواء في السوق الداخلي أو لدى المقرضين الاجانب ، كما يتضمن تحليلا لمحفظه الدين من حيث الحجم والخدمة ومن حيث البنية حسب الأدوات وسعر الفائدة والعملات وكذا تقييما لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بها. كما يتطرق هذا التقرير لعمليات التدبير النشط للدين الداخلي والخارجي إضافة الى التدبير النشط للخزينة العمومية الذي تقوم به هذه المديرية.

تمويل الخزينة خلال سنة 2017

بلغ الحجم الإجمالي المعبأ من طرف الخزينة سنة 2017، 127,5 مليار درهم. وقد تم الاعتماد على السوق الداخلي بشكل رئيسي، حيث بلغ إجمالي حجم الإصدارات في هذه السوق 110,7 مليار درهم، أي بحصة 87%، في حين لم يبلغ الحجم الإجمالي المعبأ من المصادر الخارجية إلا 16,8 مليار درهم أي بحصة 13%.

التمويل الداخلي للخزينة

في ظل استمرار طلب المستثمرين على سندات الخزينة واستقرار أسعار الفائدة المطلوبة، تابعت الخزينة، سنة 2017، نفس استراتيجية التمويل التي نهجتها خلال سنة 2016 والتي تمحورت حول النقاط التالية :

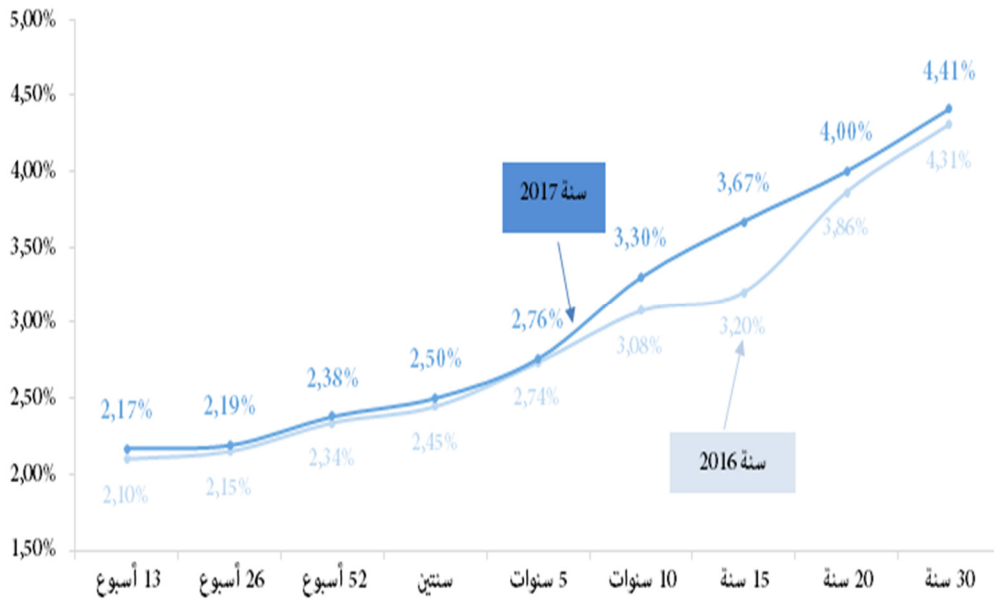
- الحفاظ على حضور منتظم في سوق المزادات بالنسبة لجميع الأجل أخذ بعين الاعتبار ظروف السوق .
- السهر على بقاء مؤشرات مخاطر الدين الداخلي قريبة من المستويات المتوقعة في مخطط التمويل السنوي.
- اللجوء المنتظم لعمليات تبادل سندات الخزينة من أجل تقليص خطر إعادة التمويل وتمديد المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين وتمليس جدول سداد الدين لسنتي 2017 و2018 واللذان تعرفان ذروات تسديد مهمة.
- اللجوء اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة من أجل تدبير أمثل لموجودات هذا الحساب وفي نفس الوقت تمكين الخزينة من احترام استراتيجية إصداراتها.

في هذا الصدد بلغ حجم إصدارات الخزينة حوالي 110,7 مليار درهم مقابل 111,4 مليار درهم في السنة الماضية منها 86,1 مليار درهم أو 77,8% على شكل إصدارات في سوق المزادات و 24,6 مليار درهم (22,2%) في إطار عمليات استبدال سندات الخزينة.

حسب الأجل، شكلت إصدارات الخزينة للسندات ذات الأجل 5 سنوات فما فوق 53% من الحجم الإجمالي المصدر، أي نفس النسبة المسجلة سنة 2016.

بخصوص أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة، فقد عرفت مستوياتها، في متم سنة 2017، ارتفاعاً متوسطاً بحوالي 12,9 نقطة أساس مقارنة مع سنة 2016. وقد بلغ هذا الارتفاع 19,0 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة للسندات ذات أجل 5 سنوات فما فوق و 5,2 نقطة أساس في المتوسط بالنسبة للسندات ذات أجل سنتين وأقل.

تطور أسعار الفائدة المطلوبة ما بين سنتي 2016 و 2017



التمويل الخارجي للخزينة

بلغت السحوبات على القروض الخارجية خلال سنة 2017، التي تميزت بغياب إصدارات الخزينة في السوق المالية الدولية، حوالي 16,8 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 62% مقارنة مع سنة 2016.

وقد بلغت السحوبات المعبأة برسم الاقتراضات المحصل عليها من الدائنين متعددي الأطراف نسبة 66% من المبلغ الإجمالي للسحوبات الذي يقدر بحوالي 11 مليار درهم مقابل 9,2 مليار سنة 2016، أي بزيادة قدرها 21%، في حين بلغت السحوبات المعبأة من الدائنين الثنائيين 5,8 مليار درهم مقابل 1,2 مليار درهم سنة 2016.

وقد تم توجيه الموارد المعبأة لدى المقرضين متعددي الأطراف لدعم برامج الإصلاحات الهيكلية والقطاعية بمبلغ 10,2 مليار درهم (93%)، و المشاريع المدرجة في الميزانية العمومية بمبلغ 806 مليون درهم (7%).

تطور دين الخزينة

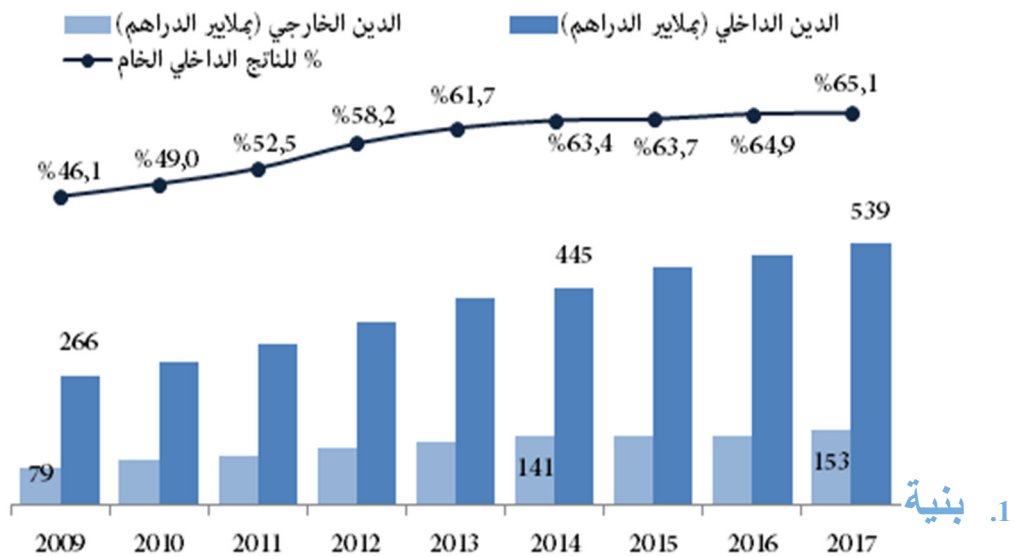
حجم الدين

في متم سنة 2017، بلغ حجم دين الخزينة 692,3 مليار درهم ، أي بزيادة قدرها 34,9 مليار درهم أو 5% مقارنة بسنة 2016 (657,5 مليار درهم). و رغم هذا الارتفاع المسجل في حجم الدين، فإن وثيرة ارتفاعه انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة مع تلك المسجلة بين 2009 و2014 و التي بلغت، كمتوسط سنوي، 9.0%.

و بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام، فقد بلغ حجم دين الخزينة 65,1% سنة 2017 مقابل 64,9% سنة 2016. وقد بلغ مؤشر المديونية الداخلية 50,7% للناتج الداخلي الخام و 14,4% بالنسبة للمديونية الخارجية مقابل 50,8% و 14,1% على التوالي في متم سنة 2016.

و تجدر الإشارة إلى أن وثيرة الارتفاع لمؤشر المديونية اتسمت بتحكم تدريجي في منحها بحيث تم خفض نسبة التغير السنوية المتوسطة من 2,7 نقطة مئوية للناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2011 و2016 إلى 0,2 نقطة بتم سنة 2017 وذلك بفضل السياسة الحكومية التي جعلت من أولوياتها استعادة التوازنات الماكرواقتصادية من أجل الحفاظ على استمرارية المديونية (Soutenabilité de la dette).

تطور حجم الدين نسبة للناتج الداخلي الخام



يتكون دين الخزينة أساسا من الدين القابل للتداول بحصة 81% منها 74% برسم سندات الخزينة المصدرة في سوق المزادات و7% برسم الإصدارات السندية في

السوق المالية الدولية. أما بالنسبة للدين غير المتداول الذي تصل حصته إلى 19% من مجموع محفظة دين الخزينة، فيتكون أساساً من الدين الخارجي المحصل عليه من لدن الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

بنية الدين حسب سعر الفائدة

في متم سنة 2017، استقرت حصة حجم الدين ذي سعر الفائدة الثابت في نسبة 91% من إجمالي دين الخزينة. و تبقى هيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت راجعة أساساً لكون إجمالي الدين الداخلي يتكون حصرياً من ديون ذي أسعار فائدة ثابتة.

و فيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، فإن بنيته حسب نوع أسعار الفائدة تبرز أن 59% من حجم هذا الدين يتكون من قروض ذات أسعار فائدة ثابتة. و الباقي (41%) محصل عليه بأسعار فائدة متغيرة.

بنية الدين حسب العملات

يهيمن الدين المصدر بالدرهم، والذي يتكون من الدين الداخلي، على محفظة دين الخزينة حيث بلغت حصته 78% سنة 2017، أي تقريبا نفس الحصة المسجلة لسنة 2016.

فيما يتعلق ببنية الدين الخارجي للخزينة حسب العملات، فقد اتسمت، خلال السنوات الأخيرة، بتعزيز حصة الأورو، التي كانت تمثل 80% من قيمة سلة الدرهم، على حساب الدولار الأمريكي، والين الياباني اللذان كانا من أبرز مصادر التقلبات لهذا الدين. ونتيجة لتحسين ترجيحات العملات المكونة لسلة تسعير الدرهم في 13 أبريل 2015، والذي أدى إلى تعزيز حصة الدولار الذي انتقل مستوى ترجيحه من 20% إلى 40%، فقد تقرر إعطاء الأولوية للدولار الذي أصبح يعتمد كعملة أساسية بالنسبة للسحوبات الجديدة. وهكذا، انخفضت حصة الأورو في الدين الخارجي للخزينة لتصل إلى 66% سنة 2017 مقابل 71% سنة 2016، في حين ارتفعت حصة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به إلى حدود 28% مقابل 23% السنة الماضية. أما العملات الأخرى (الين الياباني والدينار الكويتي)، فقد استقرت نسبتها في 6% سنة 2017.

خدمة دين الخزينة

بلغت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعمولات 127,9 مليار درهم سنة 2017، بانخفاض قدره 1,1 مليار درهم أو 1% مقارنة مع سنة 2016 (129 مليار درهم). ويعزى هذا الانخفاض إلى التأثير المزدوج لتراجع أصل الدين بـ 1,2 مليار درهم و ارتفاع طفيف للفوائد بـ 0,1 مليار درهم.

وحسب نوع الدين، فقد انخفضت خدمة الدين الداخلي بـ 6,8 مليار درهم لتبلغ 110,9 مليار درهم مقابل 117,6 مليار درهم عند متم سنة 2016، بينما ارتفعت خدمة الدين الخارجي بـ 5,7 مليار درهم لتصل إلى 17 مليار درهم سنة 2017 مقابل 11,4 مليار درهم سنة 2016.

مؤشرات التكلفة

التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

استقرت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة في حدود 4,1% سنة 2017. و يعزى هذا الاستقرار أساسا إلى انخفاض مستوى التكلفة المتوسطة للدين الداخلي بحوالي 12 نقطة أساس و الذي رافقه انخفاض للتكلفة المتوسطة للدين الخارجي بـ 4 نقطة أساس.

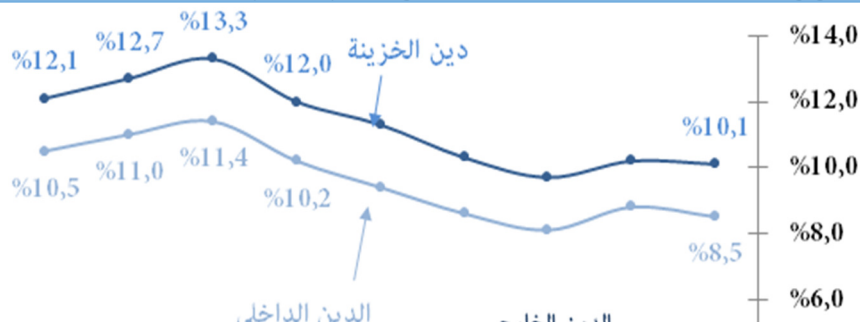
سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزادات

بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار لسندات الخزينة (مع احتساب تلك المنجزة في إطار التدبير النشط) 2,80% مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا قدره نقطتين أساسيتين مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2016. ويرجع هذا الانخفاض خصوصا إلى بقاء أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة في مستوى قريب من الأسعار المسجلة السنة الماضية مع الحفاظ على نفس بنية إصدارات الخزينة المسجلة خلال سنة 2016.

تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية

بلغ مؤشر تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة المئوية للموارد العادية، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية، حوالي 12,1% في متم سنة 2017 مقابل 12,7% سنة 2016، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 0,6%. ويعزى ذلك بالأساس إلى الأثر المزدوج لارتفاع المداخيل العادية بنسبة 5% و الارتفاع الطفيف (أقل من 1%) لتحملات فوائد الدين سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

تطور تحملات الفائدة لدين الخزينة بالنسبة للمداخيل العادية



مؤشرات المخاطر

حصة الدين ذي الأمد القصير

بلغت حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة دين الخزينة 12,4% مقابل 13,4% سنة 2016. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع حصة الدين ذي الأمد القصير في محفظة الدين الداخلي.

فخلال سنة 2017، عرفت حصة الدين القصير الأجل في محفظة الدين الداخلي للخزينة عدة تقلبات لتبلغ عند متم السنة ما يقارب 14,4% مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا مقارنة مع سنة 2016 (14,6%).

و فيما يخص الدين الخارجي، فقد بلغت حصة الدين ذي آجال أقل من سنة 5,3% عند متم سنة 2017 مقابل 8,3% سنة 2016. ويعزى هذا التطور إلى السداد الذي تم، خلال النصف الأول لسنة 2017، برسم السندات الدولية، بقيمة 500 مليون أورو، المصدرة من طرف الخزينة في سنة 2007.

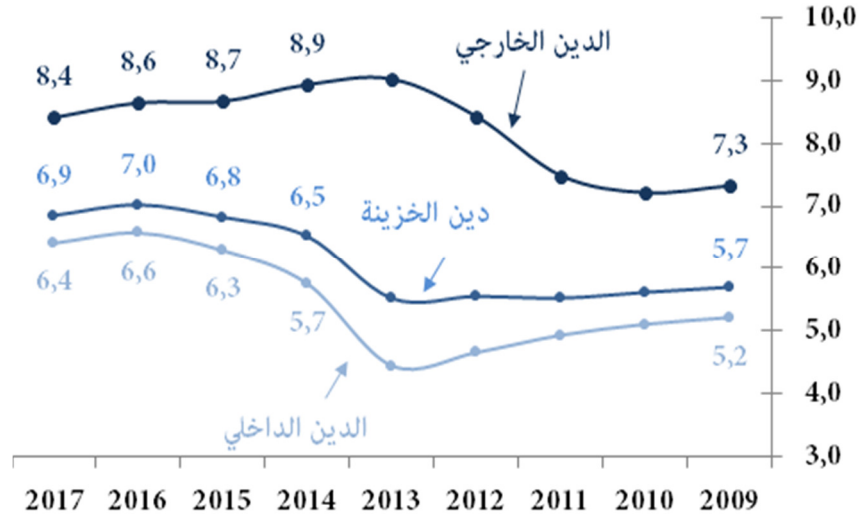
المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

سجلت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة انخفاضا قدره شهرين مقارنة مع سنة 2016، حيث بلغت 6 سنوات و 10 أشهر عند متم سنة 2017. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى انخفاض المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي والتي بلغت 6 سنوات و 5 أشهر، أي بانخفاض قدره شهرين مقارنة بالمستوى المسجل في متم سنة 2016.

أما بخصوص معدل المدة الزمنية المتبقية لسداد الدين الخارجي للخزينة، و نظرا لطبيعة جداول سداد معظم القروض الخارجية المبرمة مع المقرضين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتي تتميز بكون أقساطها لا تتمركز عند نهاية مدة القرض وإنما

تتوزع طيلة مدة السداد، انخفضت هذه المدة بما يناهز 3 أشهر لتبلغ 8 سنوات و 5 أشهر عند متم سنة 2017 مقابل 8 سنوات و 8 أشهر سنة 2016.

تطور المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة



حصة دين الخزينة ذي أسعار فائدة متغيرة

بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير في محفظة الدين الخارجي للخزينة، نهاية سنة 2017، 41% مقابل 42% عند نهاية سنة 2016.

تطور الدين الخارجي العمومي

حجم الدين الخارجي العمومي

بلغ حجم الدين الخارجي العمومي، الذي يتكون من حجم الدين الخارجي للخزينة و حجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين (الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية والدين الخارجي المضمون للجماعات الترابية والبنوك العمومية والمؤسسات ذات المنفعة العمومية) حوالي 332,6 مليار درهم نهاية سنة 2017، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 20,1 مليار درهم أو 6,4% مقارنة مع المستوى المسجل لسنة 2016.

ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للخزينة بحوالي 7,3% وحجم الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين بحوالي 5,7% ليصلا على التوالي، إلى 153,2 مليار درهم و 179,4 مليار درهم بتم سنة 2017.

كما سجل حجم الدين الخارجي للخزينة ارتفاعا قدره 10,4 مليار درهم ليصل إلى 153,2 مقابل 142,8 مليار درهم نهاية سنة 2016. أما مؤشر الدين الخارجي للخزينة، بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، فقد عرف بدوره ارتفاعا طفيفا قدره 0,3 نقطة مئوية مقارنة بمستواه في السنة الماضية، بعد تسجيله انخفاضا لسنتين متتاليتين بنقطة للنتائج الداخلي الخام بنهاية سنة 2015 و 0,2 نقطة بتم سنة 2016 .

أما في ما يخص دين باقي المقترضين العموميين والذي يشكل 16,9% للنتائج الداخلي الخام، فقد عرف ارتفاعا محدودا قدره 0,2 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2016. و يعتبر هذا التطور أقل ارتفاعا من ذلك المسجل خلال عامي 2015 و 2016، حيث ارتفعت هذه النسبة، على التوالي، بمقدار 1,4 و 0,5 نقطة مئوية للنتائج الداخلي الخام.

بنية الدين حسب المقرضين

تميزت بنية الدين الخارجي العمومي حسب المقرضين خلال سنة 2017 بهيمنة الدين المستحق للمقرضين الرسميين (الثنائي والمتعددي الأطراف) حيث ارتفع حجم الدين المستحق لهذه الفئة بحوالي 21.1 مليار درهم. بينما عرف حجم الدين المستحق للمقرضين الخواص انخفاضا قدره 1,1 مليار درهم نتيجة الأثر المزدوج لعدم اصدار القطاع العمومي، في سنة 2017، لسندات في السوق المالية الدولية من جهة و كذا للتدفقات الصافية السالبة لمحفظه الديون اتجاه البنوك التجارية من جهة أخرى.

بنية الدين حسب المقرضين

في متم سنة 2017، مثل الدين الخارجي العمومي، دون احتساب دين الخزينة، حوالي 54% من إجمالي الدين الخارجي العمومي. و لازالت المؤسسات والمقاولات العمومية تمثل أول مجموعة المقرضين للقطاع العمومي و ذلك بحجم دين يبلغ 178,3 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتمركز الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية، فالملاحظ أن حوالي 81% من حجم هذا الدين يتقاسمه خمس مقرضين وهم: المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب (24%)، المكتب الشريف للفوسفات (23%)، الطرق السيارة للمغرب (12%)، المكتب الوطني للسكك الحديدية (12%) والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (10%).

وبخصوص الدين الخارجي للخزينة، عرفت حصته استقرارا في المستوى المسجل السنة الماضية أي 46% من الدين الخارجي العمومي.

بنية الدين حسب سعر الفائدة

يتضح من بنية الدين الخارجي العمومي هيمنة حصة الدين ذي سعر الفائدة الثابت بنسبة 74%، فيما بلغت حصة الدين ذي سعر الفائدة المتغير 26%.

السحوبات على القروض الخارجية

بلغت موارد الاقتراض الخارجي التي تمت تعبئتها من طرف القطاع العمومي خلال سنة 2017 ما مجموعه 35,7 مليار درهم، بارتفاع قدره 12% عن المستوى المسجل سنة 2016 حيث بلغت 31,9 مليار درهم.

و بلغت السحوبات التي تمت تعبئتها من طرف الخزينة سنة 2017 ما قيمته 16,8 مليار درهم، في حين بلغت تلك المعبئة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية 18,9 مليار درهم.

83% (أو 15,7 مليار درهم) من مجموع السحوبات تمت تعبئتها من طرف 6 مؤسسات وهي: المكتب الوطني للسكك الحديدية (5,4 مليار درهم) المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (3,4 مليار درهم)، الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (2,7 مليار درهم)، صندوق الإيداع والتدبير FINEA لتمويل المقاولات (1,7 مليار درهم)، المكتب الشريف للفوسفات (1,6 مليار درهم) و الطرق السيارة للمغرب (1,1 مليار درهم).

خدمة الدين الخارجي العمومي

في سنة 2017، بلغت خدمة الدين الخارجي العمومي، بما فيه أصل الدين والفوائد والعمولات، 32,1 مليار درهم مقابل 29,1 مليار درهم سنة 2016 مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 3 مليار درهم. ويرجع هذا التطور بشكل رئيسي لسداد، خلال سنة 2017، السندات السيادية المصدرة من طرف الخزينة في 27 يونيو 2007 بقيمة 500 مليون أورو.

وقد استقرت خدمة الدين الخارجي العمومي سنة 2017 بالنسبة المئوية للمداخيل الجارية لميزان الأداءات في 6,8%.

التدبير النشط للدين

التدبير النشط للدين الداخلي

شهدت سنة 2017 إنجاز مديريةية الخزينة ل8 عمليات تدبير نشيط للدين الداخلي. وقد مكنت هذه العمليات من إعادة شراء سندات الخزينة بمبلغ إجمالي يقدر ب 23,5 مليار درهم.

فيما يخص تأثير عمليات التدبير النشط للدين الداخلي المنجزة سنة 2017 على مؤشرات التكلفة والمخاطر، فقد أدت هاته العمليات إلى :

- انخفاض صافي تحملات فوائد الدين الداخلي المؤداة سنة 2017 بحوالي 5,7 مليون درهم. وقد نتج هذا الانخفاض عن التأثير المزدوج لتقلص تحملات الفوائد المؤداة سنة 2017 بحوالي 96,9 مليون درهم نتيجة لإعادة الشراء المبكر لمستحقات السنة ذاتها، وزيادة هاته التحملات بحوالي 91,2 مليون درهم نتيجة إعادة شراء مستحقات سنة 2018.
- التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بدين الخزينة من خلال تقليص مستحقات الشهور المعنية بعمليات الاستبدال بحوالي 2,3 مليار درهم في المتوسط الشهري سنة 2017 وبحوالي 2,6 مليار درهم كمتوسط شهري خلال سنة 2018.

بالإضافة إلى هاته النتائج، فإن لعمليات التدبير النشط للدين الداخلي أثرا نوعيا على تدبير الدين إذ تمكن مديريةية الخزينة من تمليس حاجيات الخزينة على مدار السنة و تدبير أحسن لسياسة الإصدارات وذلك للحد، قدر الامكان، من كل ارتفاع غير مبرر لأسعار الفائدة بالنظر للظرفية الماكرواقتصادية.

التدبير النشط للدين الخارجي

في إطار عمليات التدبير النشط للمديونية الخارجية التي تقوم بها مديريةية الخزينة والمالية الخارجية قصد التخفيف من عبئ المديونية على الاقتصاد الوطني والحد من تأثيرات المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف ونسب الفائدة، تمّ خلال سنة 2017 معالجة حوالي 12,32 مليار درهم ليصل المبلغ الإجمالي لهذه العمليات منذ بدايتها سنة 1996 إلى ما يناهز 85 مليار درهم.

خلال سنة 2017، شملت هذه العمليات :

- تحويل 14,7 مليون درهم من الديون في إطار اتفاقيتي تحويل الدين إلى استثمارات عمومية المبرمتين مع كلٍّ من إيطاليا وإسبانيا.
- القيام بتسع عمليات مقايضة لتثبيت أسعار الفائدة لبعض القروض الممنوحة بأسعار فائدة متغيرة والتي يبلغ حجم غلافها المالي 1,3 مليار دولار (12,3 مليار درهم).

التدبير النشط للخزينة العمومية

العمليات المنجزة خلال سنة 2017

لجأت مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2017، إلى عمليات التدبير النشط للخزينة العمومية في ظرفية تميزت بما يلي:

- تفاقم عجز السيولة البنكية الذي انتقل من 14,5- مليار درهم في متم سنة 2016 إلى 42,2- مليار درهم في متم سنة 2017؛
- تحسن طفيف لموجودات رصيد الحساب الجاري للخزينة الذي بلغ حجمه اليومي 9,5 مليار درهم في المتوسط مقابل 9,0 مليار درهم سنة 2016 (دون احتساب عمليات التدبير النشط للخزينة العمومية)؛ و
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية نتيجة ارتفاع الضغط على السيولة الذي عرفته هذه السوق منذ متم النصف الأول من سنة 2017.

قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية خلال سنة 2017، بإنجاز 330 عملية تدبير نشيط للخزينة العمومية من بينها 328 عملية توظيف فائض الخزينة وعملياتي اقتراض في السوق القائمة بين البنوك. وقد تم اللجوء إلى الاقتراض في السوق القائمة بين البنوك بطريقة مؤقتة لتلبية حاجيات تمويل متوقعة في بداية الأيام المعنية.

بلغ الحجم الاجمالي الموظف من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية في السوق النقدية 857,1 مليار درهم خلال سنة 2017 مقابل 695,1 مليار درهم السنة الماضية. في حين، سجلت أسعار فائدة عمليات التوظيف (توظيف عن طريق الاستحفاظ و توظيف في السوق القائمة ما بين البنوك) ارتفاعا بحوالي 19,1 نقطة أساس حيث بلغت 2,37% سنة 2017 مقابل 2,18% سنة 2016.

الفوائد المحصل عليها من طرف الخزينة

مكن التدبير النشط للخزينة العمومية خلال سنة 2017، من تحصيل عائدات تقدر ب 160,3 مليون درهم (صافية من الضرائب)، موزعة كما يلي:

- 125,3 مليون درهم (78% من إجمالي العائدات) على شكل فوائد عمليات التوظيف؛ و
- 35,0 مليون درهم على شكل فائدة على رصيد الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب.

الشروع في الأشغال التحضيرية لإصدار أول شهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلية:

لأجل مواكبة تطور القطاع التشاركي بالمغرب وتوفير أداة استثمارية مطابقة للشريعة لجميع المتدخلين في هذا القطاع بما فيهم البنوك والنوافذ التشاركية، من جهة، ولتنويع مصادر التمويل بالنسبة للدولة وتوسيع قاعدة المستثمرين، من جهة أخرى، شرعت مديرية الخزينة والمالية الخارجية منذ شهر أبريل 2017 في انجاز الأشغال التحضيرية لإصدار أول صكوك سيادية في السوق الداخلية. ويندرج هذا الإصدار الأولي في إطار برنامج لإصدارات الصكوك السيادية يتوخى منه تطوير سوق داخلية للصكوك السيادية مماثل لسوق سندات الخزينة.

وقد عرف هذا المشروع تحقيق العديد من المتطلبات الأساسية المسبقة والتي نذكر منها:

- تعيين شركة "Maghreb Titrisation" مؤسسة التدبير وذلك وفقا لمقتضيات القانون 33.06 المتعلق بتسديد الأصول كم تم تنميته وتغييره.

- تعيين مكتب المحاماة الدولي "GIDE LOYERETTE NOUEL" مستشار قانوني لوزارة الاقتصاد والمالية في إطار هذا الإصدار الأولي.

- تشكيل مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن الخزينة العامة للمملكة، المديرية العامة لضرائب، مديرية أملاك الدولة، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي و بنك المغرب لنظر في جميع المتطلبات اللازمة المسبقة لإصدار شهادات الصكوك.

- اعداد أول مشروع للهيكلية المالية والقانونية والشرعية للصكوك السيادية التي سيتم إنجازها.

وسيتم إنجاز عملية الإصدار خلال سنة 2018 وذلك بعد الحصول على الرأي بالمطابقة من قبل المجلس العلمي الأعلى بشأنها.